المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

التقرير السنوي

للعام المالي 1444-1445هـ

2023

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
يحفظه الله

ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

01

القسم التمهيدي

1-1 التقديـم

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء **حفظه الله ورعاه**

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

منذ أن بدأت رحلة التحول في المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله-، وبمتابعة حثيثة من قبل سموكم، والمملكة تخطو خطواتٍ متسارعة لاستثمار الفرص المتاحة على المستويين الإقليمي والدولي، وتعمل لأجل تعزيز المالية العامة، وتحقيق الاستدامة والمحافظة على التوزان المالي، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار مشروعات التنمية الشاملة، ومبادرات تحقيق الرؤية الطموحة التي تسعى إليها المملكة.

يستعرض هذا التقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة الدين أهم إنجازاته خلال السنة المنقضية، مسلطاً الضوء على مساهمة المركز في تعزيز سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، والسعي إلى تحقيق الاستدامة المالية للمملكة من خلال المساهمة بتطوير وتنفيذ استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض؛ تعزز مكانة المملكة الاقتصادية وتلبي احتياجاتها التمويلية، بالتسعير العادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر، وتسهّل وصولها لمختلف أسواق الدين ، حيث يحرص المركز من خلالها لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتعزيز نمو وتطوير القطاع المالي.

وإننا إذ نقدم لسموكم الكريم هذا التوثيق لما قام به المركز الوطني لإدارة الدين في العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م من جهود امتدت من تأمينٍ لكافة الاحتياجات التمويلية للمملكة، حسب الخطة السنوية للاقتراض للعام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م، ومتابعة لشؤون التصنيف الائتماني للمملكة لضمان وصول المعلومات وصدور التصنيفات الإيجابية التي تعكس تطورات المالية العامة في المملكة، إلى ما استطاع أن يساهم به المركز من تحقيقٍ وتطويرٍ في مختلف المجالات؛ لنرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولمقامكم - حفظكما الله – أسمى آيات الشكر والعرفان على ما يحظى به القطاع المالي بشكل عام والمركز الوطني لإدارة الدين بشكل خاص من توجيه ودعم وتمكين لا محدود، مما مكّنه من تجاوز كافة التحديات، وتبنّي أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الدين العام، والتوسع في نطاق أعماله التي لم تنحصر فقط على تأمين الاحتياجات التمويلية ومتابعة أعمال التصنيف الائتماني، بل تطورت إلى رفع القدرات البشرية المتخصصة، وتمكين ودعم الجهات في مجال اختصاصه بهدف المساهمة في تحقيق رؤية السعودية 2030.

محمد بن عبدالله الجدعان

رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

2-1 المصطلحات والتعريفـات

حيثما وردت المصطلحات أدناه في هذا التقرير فإنها تعني المعنى المبين إلى جانبها، مالم يقتضي السياق خلافه:

الدين العام	هو مجموع الأموال التي استدانتها الحكومة من مختلف أدوات الدين مثل السندات والصكوك والقروض وغيرها.
محفظة الدين	تجمع ديون المملكة السيادية بما فيها أصل الدين، وخدمة الدين، وتقسيم قنوات التمويل سواءً كانت داخلية أو خارجية.
أداة الديـن	ورقة مالية تنشـأ بموجبها مديونية أو تشـكل إقراراً بمديونية تصدرها الشـركات، أو الحكومة، أو الهيئات العامة، أو المؤسسات العامة، وتوفر عائدًا للمسـتثمر (المقرض) مع سداد القيمة الاسـمية للورقة في تاريخ الاستحقاق، وتشمل هذه الأدوات الصكوك والسندات.
عمر محفظة الدين	هو متوسط تاريخ الاستحقاق للمحفظة وهو متوسط المدة الزمنية التي يصبح فيها أصل الدين مستحقاً سداده.
العائـد	إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمار، ويعبر عنه كنسبة مئوية من قيمة الاستثمار الأصلية.
التصنيف الائتماني	التصنيف الائتماني هو مؤشـر على الجدارة الائتمانية للدول وقدرتها على خدمة الديون واحتمالية عدم الالتزام بالسـداد في وقت الاسـتحقاق. وتعتمد وكالات التصنيف الائتماني في تحليلها بالنظر الى العوامل المالية، الاقتصادية، المؤسسـاتية، ومسـتوى التعرض او الانكشاف للمتغيرات الخارجية.
منحنى العائـد	هو منحنى يوضح سـعر الفائدة/العائد في نقطة زمنية محددة لأدوات الدين ذات الجودة الائتمانية المتسـاوية بتواريخ استحقاق مختلفة.
سقف نسبة الدين	هو الحد الأعلى لنسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المتعاملون الأوليون	مؤسسـات مالية مصرح لها بتوزيع واسـتلام طلبـات وتغطية الاكتتاب لإصدارات الدين الحكومية المحلية بشـكل مباشـر في السوق الأولي.
تكلفة التمويل	ما يلتزم المتمول بأدائه بخلاف مبلغ التمويل، ويمكن التعبير عنه بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من مبلغ التمويل.
حجم الإصدار	هو المبلغ النهائي المعتمد من صاحب الصلاحية للاقتراض من أسواق الدين.
الريـال	الريال السعودي.
السـوق	هو سوق أدوات الدين المحلي في المملكة العربية السعودية أو الأسواق العالمية التي يتم خلالها طرح وتداول أدوات الدين.
سايبور	السعر المرجعي لتكلفة التمويل بين البنوك بالريال السعودي في المملكة العربية السعودية.
المملكة	المملكة العربية السعودية.
سنة التقرير	العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م.
البيئية والاجتماعية والحوكمـة ESG	تشـمل مجموعة من المعايير المسـتخدمة في الاسـتثمارات والمبادرات لتبني ممارسـات تهتم بالبيئة والمجتمع والحوكمة تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
المركز	المركز الوطني لإدارة الدين.

3-1 جدول المحتويات

القسم التمهيدي 5

1-1 التقديم 6

2-1 المصطلحات والتعريفات 7

3-1 جدول المحتويات 8

4-1 الملخص التنفيذي 10

التقرير التفصيلي 13

1-2 المقدمة 14

2-2 التوجّه الاستراتيجي 15

3-2 موجز الأداء 21

1-3-2 المؤشرات الدولية 21

4-2 أبرز الأعمال والإنجازات 22

1-4-2 الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي 22

2-4-2 أبرز الأعمال والإنجازات على الصعيد التشغيلي 31

3-4-2 بناء القدرات البشرية 32

4-4-2 النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية 33

الخاتمـــة 35

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني (1): الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي 10

رسم بياني (2): عمليات التمويل (مليار ريال) 11

رسم بياني (3): تطور مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية خلال العام 2023م 21

رسم بياني (4): الإصدارات المحلية بالصكوك لعام 2023م (مليار ريال) 23

رسم بياني (5): التمويل الدولي لعام 2023م (مليار ريال) 24

رسم بياني (6): عملية إعادة الشراء لعام 2023م المحلية والدولية (مليار ريال) 24

رسم بياني (7): تكلفة التمويل و متوسط عمر محفظة الدين 25

رسم بياني (8): مستحقات أصل الدين 28

رسم بياني (9): انكشاف العوائد 28

رسم بياني (10): انكشاف أسعار الصرف 28

رسم بياني (11): السجل الزمني لتقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة 29

رسم بياني (12): السجل الزمني لتقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة 29

4-1 الملخص التنفيذي

انطلاقًا من المهام التي حددها تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (139) الصادر في عام 1441هـ الموافق 2019م، يواصل المركز سعيه إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمملكة من خلال الإسهام بتطوير سياسات تمويلية متنوعة تعزز مكانة المملكة العربية السعودية ووصولها إلى أسواق الدين المحلية والدولية، وتوفير أفضل الخيارات التمويلية لسد احتياجات المالية العامة، بالتسعير العادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر، وضمان أن يعكس التصنيف الائتماني للمملكة النمو الاقتصادي في ظل المتغيرات المختلفة، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. كما سعى المركز إلى تطوير الآليات المتعلقة بسداد الدين العام، وتطوير أدوات التمويل التي تساهم بزيادة عمق أسواق الدين المحلية، وتحقيق مستهدفات إدارة الدين العام وتمويل احتياجات الميزانية العامة للدولة، في إطار تكامل الجهود المركزية لتطوير القطاع المالي تحقيقًا لرؤية السعودية 2030.

وفيما يلي رصد لأهم ما تم خلال العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م:

تطورات محفظة الدين العام

ارتفع حجم محفظة الدين العام خلال سنة التقرير بحوالي 60 مليار ريال لتصل إلى 1,050 مليار ريال، أي ما يعادل 25.4% من الناتج المحلي الإجمالي[1] مقارنةً بـ 23.8% في نهاية العام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م[2]، علمًا بأن مستويات الدين العام في سنة التقرير مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي[1] تظل ضمن مستويات متحفظة.

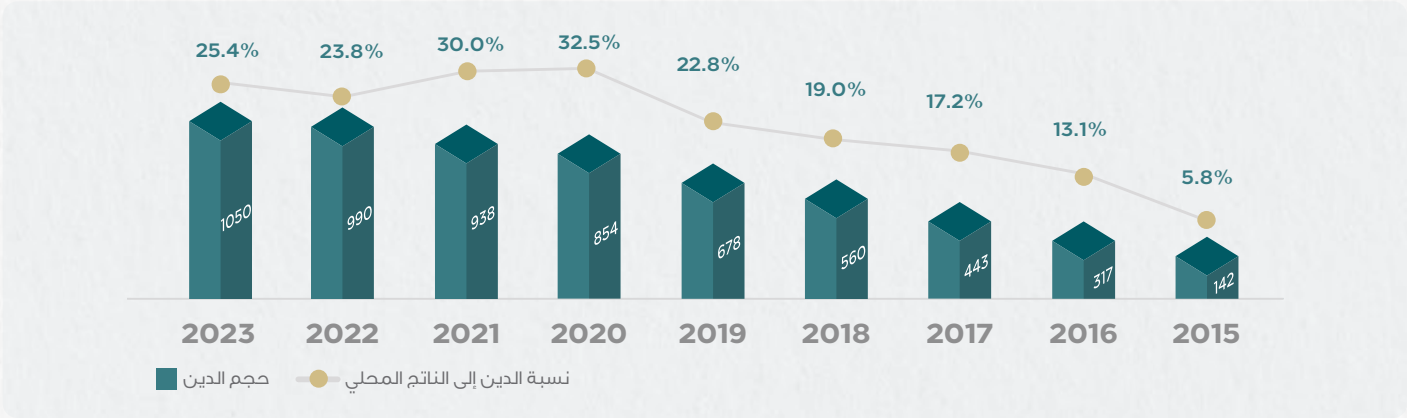

رسم بياني (1): الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

معالم خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م

01 يعد تأمين الاحتياجات التمويلية للمملكة على المدى القصير والمتوسط والبعيد أحد أهداف المركز الرئيسية، إلى جانب ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات دين سيادية بسعر عادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

02 خلال سنة التقرير، قام المركز بالنظر في إمكانية دخول المملكة بعمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي عبر القنوات التمويلية المتاحة، سواء محليا أو دولياً بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل، لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك استمر المركز بمراقبته للأسواق بهدف اغتنام الفرص بشكلٍ استباقي لتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة.

03 استمر المركز على منهجية تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي لمحفظة الدين في سنة التقرير بشكل مماثل للعام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م.

04 كانت قنوات التمويل المستهدفة موزعة على إصدار السندات والصكوك سواء المحلية أو الدولية وعمليات التمويل الحكومي البديل بأشكالها.

[1] توقعات الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444-1445 هـ الموافق 2023م.
[2] حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2015 - 2022م.

عمليات التمويل

تم تنفيذ عمليات التمويل خلال سنة التقرير بحجم إجمالي يبلغ حوالي 189 مليار ريال[1]، وتشمل هذه العمليات 88 مليار ريال من التمويل المحلي و101 مليار ريال من التمويل الدولي، بهدف تغطية الاحتياجات التمويلية وإعادة تمويل مستحقات أصول الدين بقيمة تقارب 93 مليار ريال.

تمثلت عمليات التمويل المحلي في إصدارات محلية للصكوك الحكومية وصل حجمها إلى 45.6 مليار ريال، وعملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك محلية مستحقة للأعوام 2024م، 2025م، و2026م، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 36 مليار ريال، وقد تم إصدار صكوك محلية جديدة مكانها كجزء من عملية إدارة محفظة الدين.

وشملت عمليات التمويل الدولي البالغ حجمها 101 مليار ريال إصدار سندات وصكوك دولية وصل حجمها إلى 60 مليار ريال، وقرض دولي مجمّع بقيمة 41 مليار ريال لتنفيذ مجموعة من مشاريع البنية التحتية.

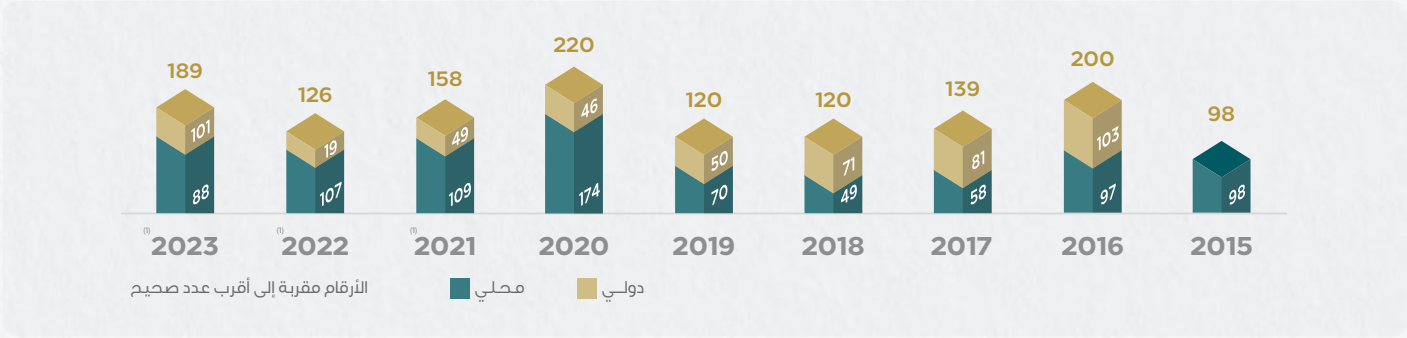

رسم بياني (2): عمليات التمويل (مليار ريال)

التصنيف الائتماني

عمل المركز مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على رفع التصنيف الإيجابي للمملكة وإبراز الجهود الحكومية المتواصلة لتحسين المالية العامة، ورفع كفاءة الإنفاق، والاستجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية، ومواصلة جهود الدعم للحفاظ على مكتسبات ما بعد جائحة كوفيد-19، وكذلك تعزيز جاذبية السوق السعودي وقدرته على استقطاب الاستثمارات الضخمة والنوعية، وهو ما أثمر عن الحفاظ على مستوى ائتماني إيجابي وفق مقاييس كل وكالة.

تقييم وكالة إس اند بي لتصنيف المملكة

تقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

تقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

[1] تشمل عملية إعادة الشراء المنفذة خلال السنة.

أهداف تم تحقيقها

- **إطار التمويل المستدام للمملكة والاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG**

أنهى المركز، بالتعاون مع الوزارات المعنية والجهات ذات العلاقة، تطوير مسودة إطار التمويل الأخضر في المملكة كجزء من التزامها بالاستدامة وتحقيق صافي انبعاثات صفرية. وتم الانتهاء من المسودة بمشاركة وزارة الطاقة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والجهات ذات الصلة. كما تم إجراء دراسة أولية لتقييم أهلية المشروع للحصول على التمويل، وتم عرض التقدم والخطوات المستقبلية على لجنة برنامج تطوير القطاع المالي.

- **مبادرة منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة**

عمل المركز بالتعاون مع القطاع الخاص على تطوير وطرح منتج ادخاري مدعوم مخصص للأفراد، روعي فيه أن يناسب فئة الأفراد من ناحية الاشتراك عبر القنوات الرقمية، وتوفير المرونة في شروط المنتج من ناحية مدة الالتزام وحساب العوائد.

- **مبادرات وإنجازات المركز في عمليات التمويل الحكومي البديل**

رتب المركز عملية التمويل الرأسمالي لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، والمتمثلة بالحزمة الأولى من المحفظة الخمسية الرأسمالية لقطاع المياه. ونتيجة لهذا الترتيب؛ أبرمت وزارة المالية اتفاقيات مع عدد من البنوك الدولية، وذلك اتساقًا مع توجُّه الوزارة في تمكين ودعم مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية لتحقيق رؤية السعودية 2030، ولتسريع دخول تلك المشاريع حيز التنفيذ.
وتمثلت عملية التمويل الرأسمالي بقرض دولي مجمع بقيمة 11 مليار دولار (41 مليار ريال) لتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع الحزمة الأولى المسندة لعدد من الجهات في قطاع المياه.

02

التقريـــر التفصيلـي

1-2 المقدمة

مقدمة عن التقرير

يستعرض المركز الوطني لإدارة الدين تقريره السنوي موضحاً لأهم إنجازاته خلال سنة التقرير، وملخص لأنشطة المركز، وطبيعة بيئته الداخلية، وأبرز ما نفذ بشأن الأوامر والقرارات ذات العلاقة، وما اتخذه مجلس إدارته من قرارات، والاعتمادات المالية لبنود المركز في ميزانية الدولة. كما يتطرق التقرير إلى اللوائح والقواعد وأدلة العمل، ويستعرض نطاق أعمال المركز التي لم تنحصر فقط على تأمين الاحتياجات التمويلية، بل إلى متابعة أعمال التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى التطورات في أعماله على الصعيد التشغيلي والمالي والإداري، وتسليط الضوء على رفع القدرات البشرية، وتمكين ودعم الجهات؛ بهدف المساهمة في تحقيق رؤية السعودية 2030 تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي.

الغرض من التقرير

أُعد هذا التقرير لتحقيق التزام المركز بأعلى معايير الشفافية، ورغبة منه في توثيق الإنجازات خلال العام المنصرم؛ لاطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على أعماله في سنة التقرير، وذلك بناء على المادة 12 من تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الذي صدر بقرار من مجلس الوزراء رقم (139)بتاريخ 1441/02/16هـ، التي نصت على أن يقوم المركز بإعداد تقرير سنوي عما حققه من إنجازات خلال السنة المنقضية، وما واجهه من صعوبات، وما يراه من مقترحات؛ لتحسين سير العمل فيه؛ وتماشيًا مع ما ورد في المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) بتاريخ 1414/03/03هـ.

منهجية إعداد التقرير

روعي في إعداد هذا التقرير منهجية دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة المعتمد من مجلس الوزراء بالقرار رقم (233) وتاريخ 1443/04/18هـ.

2-2 التوجّه الاستراتيجي

1-2-2 عن المركز

01 نشأة المركز

تأسس المركز في بدايته باسم مكتب إدارة الدين العام في الربع الرابع من عام 2015م كأحد مبادرات برنامج التحول الوطني، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/02/16هـ القاضي بتحويل مكتب (إدارة الدين العام) في وزارة المالية إلى مركز باسم (المركز الوطني لإدارة الدين). ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيميًا بوزير المالية؛ للقيام بمهام إدارة الدين، بما يشمل تأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة، وتحقيق استدامة وصول المملكة إلى مختلف الأسواق العالمية بتسعير عادل.

02 مهام المركز ومسؤولياته

يعمل المركز على ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لترتيب وإدارة إصدارات أدوات الدين السيادية بتسعير عادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر التي تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.

كما يتابع المركز شؤون التصنيف الائتماني للمملكة، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ويسهم في تعزيز سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، من خلال المساهمة في وضع استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض، حيث تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي.

03 أهداف المركز

استراتيجية الدين

الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة، وتطويرها وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير المتوسط والبعيد.

استدامة التمويل

ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين، لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

التصنيف الائتماني

متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

التمكين والدعم

تقديم خدمات استشارية، واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة أكثر من 50% من رأس مالها والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك جمع بيانات الدين العام المباشر وغير المباشر، ومعالجتها ومتابعتها والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون أو إعادة تسعيرها أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التحوط أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

04

مجلس الإدارة

وفقًا للمادة الخامسة من تنظيم المركز الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/02/16هـ، وبناءً على الأمر السامي رقم (47526) بتاريخ 1441/08/09هـ بشأن الموافقة الكريمة على تعيين ثلاثة أعضاء من المختصين وذوي الخبرة بمجال عمل المركز.

حيث ابتدأت الدورة الأولى للمجلس بتاريخ 1441/08/09هـ الموافق 2020/04/03م، وانتهت بإتمام ثلاث سنوات في 1444/08/08هـ الموافق 2023/02/28م، وأعيد تشكيله بالتجديد لجميع الأعضاء بالأمر السامي رقم (67001) وتاريخ 1444/09/28هـ الموافق 2023/04/19م.

أعضاء مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

معالي الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري
عضـو

سعادة الأستاذ/ هاني بن مديني المديني
عضـو - الرئيس التنفيذي

سعادة الأستاذ/ سبينسير ليك
عضـو

سعادة الأستاذ/ فيليب أنديرسون
عضـو

2-2 التوجّه الاستراتيجي

2-2-2 الرؤية والرسالة والقيم

الرؤيـــة

أن نكـون مركـز التميـز فـي توفيـر حلـول تمويليـة مسـتدامة للقطـاع الحكومـي فـي المملكـة.

الرسالـة

إدارة الديـن العـام وشـؤون التصنيـف الائتمانـي وتوفيـر حلـول تمويليـة مسـتدامة واستشـارات نوعيـة نحـو النمـو والازدهـار الاقتصـادي فـي المملكـة.

القيـــم

- التعـــاون
- المـــرونة
- الموثوقية
- النزاهـــة

2-2 التوجّه الاستراتيجي

3-2-2 الخطط الاستراتيجية

01 استراتيجية الدين العام

تمثّل استراتيجية إدارة الدين العام توجه الحكومة وخططها نحو التمويل بمعدلات عادلة على المدى المتوسط أو الطويل ضمن معايير المخاطر المقبولة، كما ينبغي أن تحقق أهداف إدارة الدين العام الأخرى التي وضعتها الحكومة، مثل: تطوير سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها. (وفق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

وقد عمل المركز على المساهمة بتطوير استراتيجية الدين العام متوسطة المدى، والتي تتلخص ملامحها الأساسية في:

- إصدار أدوات الدين السيادية بأسعار مالية عادلة على المدى المتوسط والطويل، وسداد أو إعادة جدولة أصل الدين وفقًا للجهات المالية في المملكة، وإيجاد بدائل للقروض المصرفية، والشراكة مع الجهات للقيام بذلك.
- ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق المال وتنويع قاعدة المستثمرين.
- تطوير السوق المحلي ليتمتع بالكفاءة والعمق لاستيعاب الإصدارات الحكومية واصدارات القطاع الخاص عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين السيادية.
- ضمان حصول المملكة على الأسس التنظيمية للتسعير العادل، مع ضمان استدامة واستقرار مستويات الدين العام.
- تعزيز الوصول إلى أسواق الدين الحكومية، وتنويع المستثمرين، واستدامة الوصول إلى تلك الأدوات، ودعم تنمية أسواقها الثانوية.

02 خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1444-1445هـ الموافق2023م

- في مطلع كل عام مالي، يقوم المركز الوطني لإدارة الدين ووزارة المالية بإعداد تقرير حول خطة الاقتراض السنوية للعام المالي. يتضمن هذا التقرير معلومات وتوقعات حول آراء المركز وخططه المستقبلية. والتي من الممكن أن تطويرها وتحديثها خلال العام بناءً على الاحتياجات التمويلية وظروف الأسواق المحلية والعالمية.
- علاوة على ذلك، يقوم المركز بنشر خطة الاقتراض لسنة التقرير وتقويم الإصدارات السنوية في السوق المحلية على موقعه الإلكتروني ويشاركها مع الجهات ذات العلاقة، بهدف تمكين المستثمرين من تخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بعناية وفي الوقت المناسب، مما يضمن مبدأ الإفصاح والشفافية.

03 المبادئ التوجيهية للتمويل في للعام المالي 1444-1445هـ الموافق2023م

حسب خطة الاقتراض السنوية فقد تم تحديد المبادئ التوجيهية للتقرير خلال سنة التقرير كالتالي:

- يعد تأمين الاحتياجات التمويلية للمملكة على المدى القصير والمتوسط والبعيد أحد أهداف المركز الرئيسية، إلى جانب ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات دين سيادية بسعر عادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.
- خلال سنة التقرير، قام المركز بالنظر في إمكانية دخول المملكة بعمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي عبر القنوات التمويلية المتاحة، سواء محلياً أو دولياً بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل، لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك استمر المركز بمراقبته للأسواق بهدف اغتنام الفرص بشكلٍ استباقي لتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة.
- استمر المركز على منهجية تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي لمحفظة الدين في سنة التقرير بشكل مماثل للعام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م.
- كانت قنوات التمويل المستهدفة موزعة على إصدار السندات والصكوك سواء المحلية أو الدولية وعمليات التمويل الحكومي البديل بأشكالها.

04 استراتيجية علاقات المستثمرين

تماشيًا مع جهوده المستمرة، سيواصل المركز التواصل مع مستثمريه من خلال الحملات الترويجية في الخارج وزيارات المستثمرين المستمرة إلى المملكة العربية السعودية، مع تبادل المعلومات حول الأحداث الرئيسية، وقضايا الاستدامة، والحوكمة والبيئة ESG.

05 تقويم الإصدارات المحلية للدين

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

2-2 التوجّه الاستراتيجي

4-2-2 الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني

أهداف المركز على مستوى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

ركائز الرؤية	المحاور	البرامج	الأهداف
اقتصاد مزدهر	تنمية وتنويع الاقتصاد	برنامج تطوير القطاع المالي برنامج الاستدامة المالية برنامج صندوق الاستثمارات العامة	• تطوير أسواق الدين المحلية. • تطوير العلاقات الاقتصادية مع المشاركين بالسوق. • تطوير مكانة المملكة في الأسواق العالمية. • تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • تطوير سياسة مالية مستدامة. • تطوير إطار تمويل مستدام. • جذب رؤوس أموال دولية للسوق المحلي.
مجتمع حيوي	• تعزيز القيم الإنسانية والهوية الوطنية. • تمكين حياة عامرة وصحية.	برنامج الإسكان	إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية (عبر خلق منحنى عائد مرجعي للمنتجات التمويلية).
وطن طموح	• تعزيز فعالية الحكومة. • تمكين المسؤولية الاجتماعية.	برنامج تطوير القطاع المالي	• تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار). • نشر قصة المملكة للمستثمرين الدوليين.

المساهمات المباشرة وغير المباشرة بمبادرات تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

يشارك المركز بشكل مباشر وغير مباشر في عدد من البرامج والمبادرات للمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال:

- المساهمات المباشرة

أنشئ المركز ليكون مساهمًا في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويسعى المركز إلى ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعير عادل ضمن أطر وأسس متوافقة مع السياسات المالية للمملكة، واقتراح سياسات الدين على المدى المتوسط و البعيد.

برنامج تطوير القطاع المالي

مبادرة (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)

هي مبادرة تُعنى بتقديم منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة؛ لتحفيز الادخار للمواطنين والمقيمين من خلال توفير منتجات مخصصة، وتعزيز المنافسة على الادخار، والسماح للأفراد بالادخار في هذه المنتجات من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

التمويل المستدام في المملكة العربية السعودية والاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG

العمل على إصدار أدوات دين سيادية مستدامة أو حلول تمويلية أخرى، وإصدار إطار عمل مستدام يتضمنها، بالإضافة إلى العمل على تطوير الصورة الذهنية لتحسين تقييم المملكة لدى وكالات تقييم المعايير البيئية، والاجتماعية وإدارة الحوكمة (ESG Rating Agencies).

لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

يعمل المركز -بالتعاون مع أعضاء اللجنة من الجهات المعنية- بشكل مستمر على تقييم ومراجعة الأنظمة واللوائح والإجراءات المتعلقة بأسواق الدين المحلية، سعياً لتطوير أسواق الدين المحلية، والوصول إلى قاعدة أكبر من المستثمرين، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ بما يتواءم مع أفضل الممارسات العالمية.

- المساهمات غير المباشرة مع البرامج

ضمن مساهمة المركز في تطوير أسواق الدين المحلية ليتمتع بالكفاءة والعمق عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين لاستيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص؛ لتساهم بشكل غير مباشر في إصدارات البرامج:

برنامج صندوق الاستثمارات العامة | برنامج الإسكان | برنامج التخصيص

3-2 موجز الأداء

1-3-2 المؤشرات الدولية

مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية

- خلال العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م

تقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

تقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

تقييم وكالة إس اند بي لتصنيف المملكة

رسم بياني (3): تطور مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية خلال العام 2023م

4-2 أبرز الأعمال والإنجازات

1-4-2 الأعمال والإنجازات على مستوى القطاع المالي

مؤشرات تطورات الدين وعمليات التمويل

- **محفظة الدين العام**

ارتفع حجم محفظة الدين العام خلال سنة التقرير بحوالي 60 مليار ريال لتصل إلى 1,050 مليار ريال، أي ما يعادل 25.4% من الناتج المحلي الإجمالي[1] مقارنةً بـ 23.8% في نهاية العام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م[2]، علمًا بأن مستويات الدين العام في سنة التقرير مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي[1] تظل ضمن مستويات متحفظة.

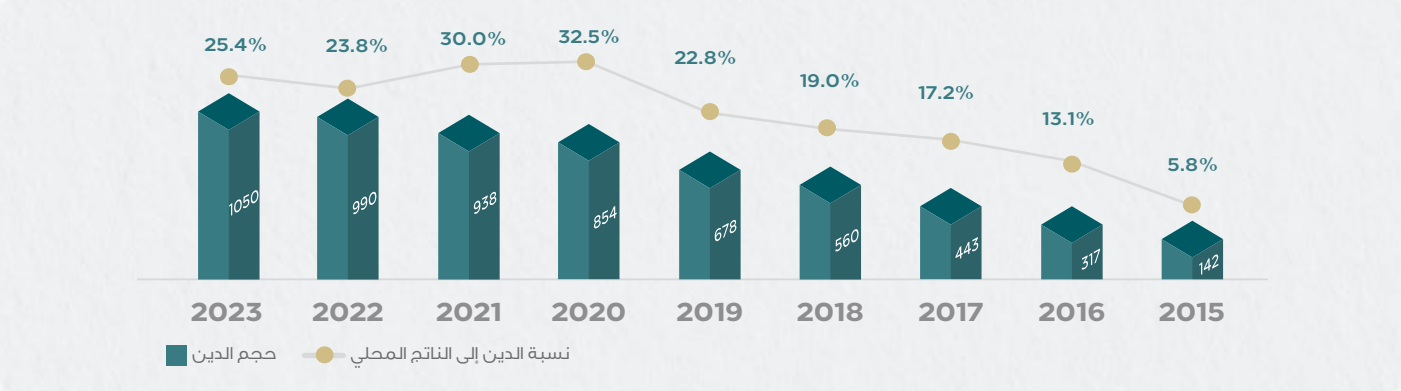

رسم بياني (1): الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

- **عمليات التمويل**

تم تنفيذ عمليات التمويل خلال سنة التقرير بحجم إجمالي يبلغ حوالي 189 مليار ريال[3]، وتشمل هذه العمليات 88 مليار ريال من التمويل المحلي و101 مليار ريال من التمويل الدولي، بهدف تغطية الاحتياجات التمويلية وإعادة تمويل مستحقات أصول الدين بقيمة تقارب 93 مليار ريال.

تمثلت عمليات التمويل المحلي في إصدارات محلية للصكوك الحكومية وصل حجمها إلى 45.6 مليار ريال، وعملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك محلية مستحقة للأعوام 2024م، 2025م، و2026م، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 36 مليار ريال، وقد تم إصدار صكوك محلية جديدة مكانها كجزء من عملية إدارة محفظة الدين.

وشملت عمليات التمويل الدولي البالغ حجمها 101 مليار ريال إصدار سندات وصكوك دولية وصل حجمها إلى 60 مليار ريال، وقرض دولي مجمّع بقيمة 41 مليار ريال لتنفيذ مجموعة من مشاريع البنية التحتية.

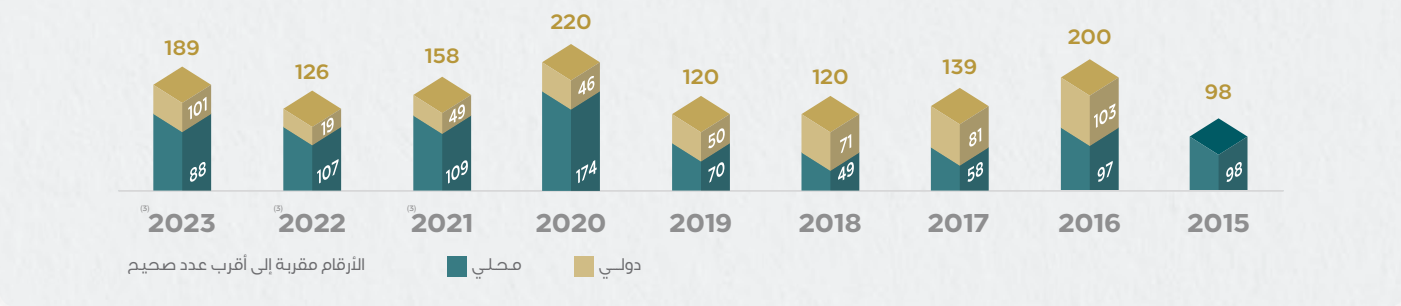

رسم بياني (2): عمليات التمويل (مليار ريال)

[1] توقعات الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444-1445هـ الموافق 2024م.
[2] حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2015 - 2022م
[3] تشمل عملية إعادة الشراء المنفذة خلال السنة.

عمليات التمويل

01 التمويل على الصعيد المحلي

تـم تمويـل الديـن العـام خـلال سـنة التقريـر بإجمالـي يبلـغ حوالـي 88 مليـار ريـال (تقريبًـا 47% مـن إجمالـي التمويـل). يشـمل ذلـك إصـدارات محليـة للصكـوك الحكوميـة بقيمـة تقـارب 82 مليـار ريـال. بالإضافـة إلـى ذلـك، تـم سـحب حوالـي 6 مليـار ريـال مـن خـلال قنـاة التمويـل الحكومـي البديـل لتمويـل المشـاريع الرأسـمالية ومشـاريع البنيـة التحتيـة، والتـي تمـت اتفاقيـات تمويلهـا فـي العـام المالـي 1443-1444هـ الموافـق 2022م.

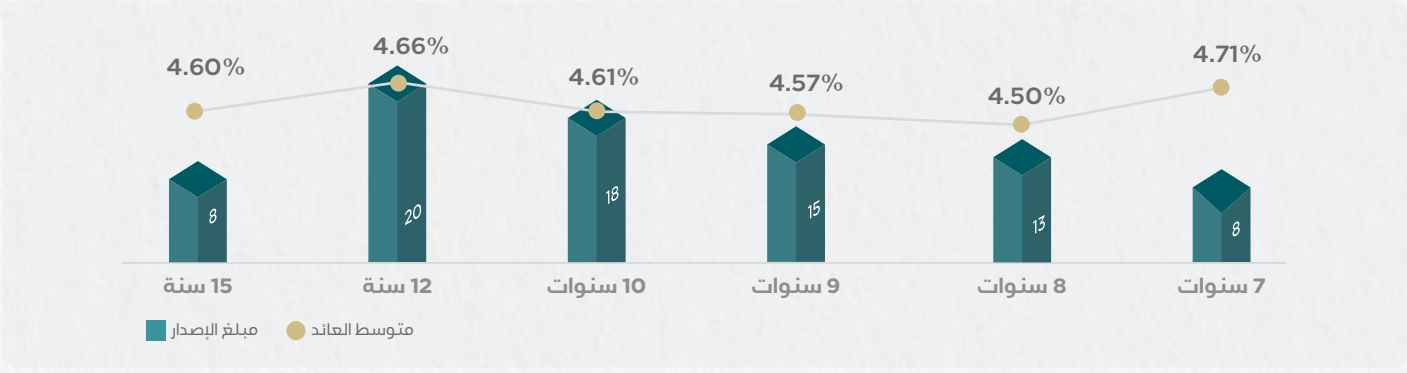

رسم بياني (4): الإصدارات المحلية بالصكوك لعام 2023م (مليار ريال)

الخط الزمني للإصدارات الشهرية المحلية خلال العام المالي 2023م

يناير
إجمالي حجم الإصدار
3.466 مليار ريال
1.266 مليار ريال تستحق في 2030م
2.200 مليار ريال تستحق في 2035م

فبراير
إجمالي حجم الإصدار
3.658 مليار ريال
3.225 مليار ريال تستحق في 2031م
433 مليون ريال تستحق في 2037م

مارس
إجمالي حجم الإصدار
3.374 مليار ريال
2.774 مليار ريال تستحق في 2031م
600 مليون ريال تستحق في 2037م

أبريل
إجمالي حجم الإصدار
2.471 مليار ريال
1.919 مليار ريال تستحق في 2033م
552 مليون ريال تستحق في 2037م

مايو
إجمالي حجم الإصدار
4.339 مليار ريال
1.305 مليار ريال تستحق في 2033م
3.034 مليار ريال تستحق في 2037م

يونيو
إجمالي حجم الإصدار
2.505 مليار ريال
663 مليون ريال تستحق في 2030م
1.843 مليار ريال تستحق في 2035م

يوليو
إجمالي حجم الإصدار
2.637 مليار ريال
2.412 مليار ريال تستحق في 2033م
225 مليون ريال تستحق في 2037م

أغسطس
إجمالي حجم الإصدار
3.506 مليار ريال
2.406 مليار ريال تستحق في 2031م
1.100 مليار ريال تستحق في 2033م

سبتمبر
إجمالي حجم الإصدار
2.451 مليار ريال
1.026 مليار ريال تستحق في 2030م
1.425 مليار ريال تستحق في 2033م

أكتوبر
إجمالي حجم الإصدار
3.984 مليار ريال
2.213 مليار ريال تستحق في 2030م
1.771 مليار ريال تستحق في 2033م

نوفمبر
إجمالي حجم الإصدار
2.667 مليار ريال
1.999 مليار ريال تستحق في 2031م
668 مليون ريال تستحق في 2035م

ديسمبر
إجمالي حجم الإصدار
10.552 مليار ريال
2.579 مليار ريال تستحق في 2030م
7.973 مليار ريال تستحق في 2035م

02 التمويل على الصعيد الدولي

تمكنت المملكة من إصدار سنداتها وصكوكها الدولية خلال سنة التقرير بنجاح. تم إتمام الإصدار الأول للسندات بالدولار، حيث بلغت طلبات الاكتتاب حوالي 38 مليار دولار أمريكي، متجاوزة بذلك نسبة التغطية 3.8 أضعاف. قدر حجم الإصدار بـ10 مليارات دولار أمريكي (37.5 مليار ريال). وتم أيضًا الإصدار الثاني للصكوك بالدولار، حيث بلغت طلبات الاكتتاب حوالي 27 مليار دولار أمريكي، وتجاوزت نسبة التغطية 4.5 أضعاف، بلغ حجم الإصدار 6 مليارات دولار أمريكي (22.5 مليار ريال). كما تم تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية من خلال التمويل الحكومي البديل بقيمة 11 مليار دولار أمريكي (41 مليار ريال). وبذلك يكون إجمالي التمويل الدولي للدين العام في سنة التقرير حوالي 101 مليار ريال (ما يقارب 53% من إجمالي التمويل).

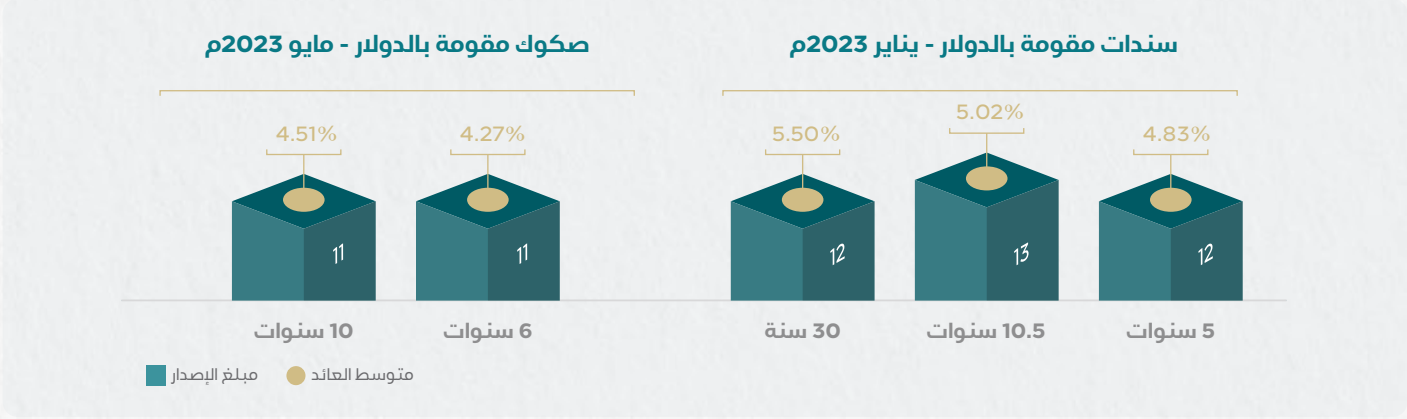

رسم بياني (5): التمويل الدولي لعام 2023م (مليار ريال)

- **عمليات إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات**

يلتزم المركز بإدارة وتقييم مخاطر إعادة التمويل على محفظة الدين. خلال سنة التقرير، نجح المركز بإتمام عملية إعادة الشراء المحلية بقيمة قاربت 36 مليار ريال، حيث تم سداد أدوات دين مستحقة في عام 2024م، 2025م، و2026م وإصدار صكوك جديدة مقابلها، مما ساهم في ارتفاع متوسط عمر محفظة الدين وخفض مخاطر إعادة التمويل للأعوام القادمة.

رسم بياني (6): عملية إعادة الشراء 2023م المحلية والدولية (مليار ريال)

- **تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين العام**

بلغت تكلفة التمويل لمحفظة الدين العام للمملكة بنهاية سنة التقرير ما يقارب 3.62%[4]، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة. كما ارتفع متوسط عمر محفظة الدين إلى حوالي 9.5 سنوات في نهاية سنة التقرير.

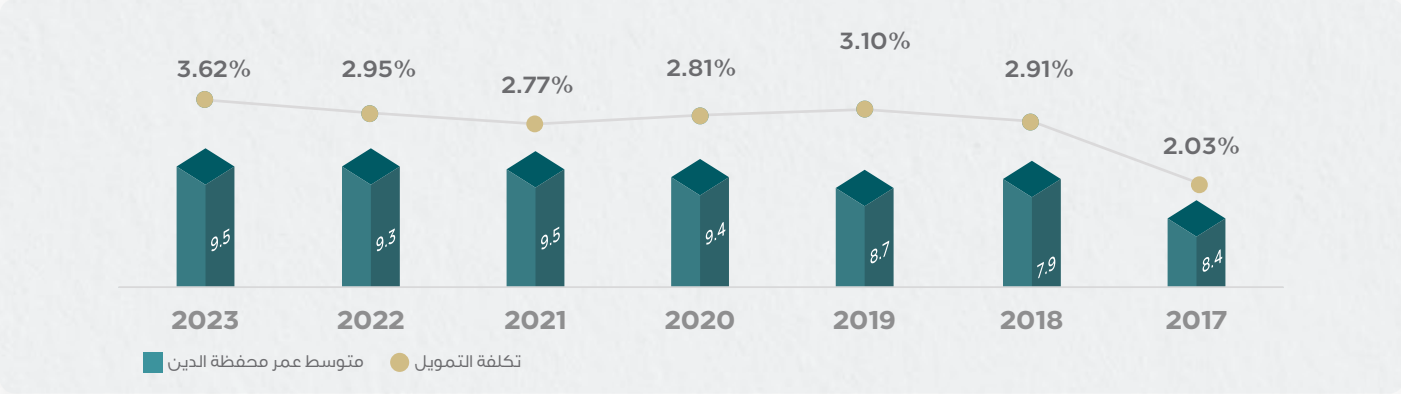

رسم بياني (7): تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين

المساهمة بتطوير البنية التحتية لأسواق الدين المحلية والدخول في الأسواق الدولية

- **إطار التمويل المستدام للمملكة والاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG**

أنهى المركز، بالتعاون مع الوزارات المعنية والجهات ذات العلاقة، تطوير مسودة إطار التمويل الأخضر في المملكة كجزء من التزامها بالاستدامة وتحقيق صافي انبعاثات صفرية. وتم الانتهاء من المسودة بمشاركة وزارة الطاقة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والجهات ذات الصلة.

- **دراسة شاملة لتقييم مدى جودة وتوفر البيانات ESG**

أجرى المركز، بالتعاون مع برنامج تطوير القطاع المالي، دراسة شاملة لتقييم جودة ومدى توفر البيانات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وتهدف الدراسة إلى تعزيز تقييم الاستدامة في المملكة وتمت مشاركتها مع لجنة تحسين مؤشرات الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة، التي تضم تسع جهات حكومية. وبناء على ملاحظاتهم، تم تحديث الدراسة. وتم تعيين بنك استشاري للعمل على مبادرة التمويل المستدام والاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة، مع التركيز على تحسين مؤشرات الأداء في المملكة العربية السعودية. وحصلت الدراسة على موافقة لجنة برنامج تطوير القطاع المالي، وكلفت وزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع خطة تحديث المؤشرات. وقد أدى التعاون مع الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، إلى تسهيل فهم متطلبات الإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ونوقشت جهود المملكة في مجال الاستدامة وتمويل المناخ في اجتماعات مع البنك الدولي وتم تسليط الضوء عليها في المنتديات الدولية والإقليمية، مع التركيز على الاقتصاد الدائري للكربون وهدف تحقيق صافي انبعاثات صفرية.

- **مبادرة منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة**

عمل المركز بالتعاون مع القطاع الخاص على تطوير وطرح منتج ادخاري مدعوم مخصص للأفراد، روعي فيه أن يناسب فئة الأفراد من ناحية الاشتراك عبر القنوات الرقمية، وتوفير المرونة في شروط المنتج من ناحية مدة الالتزام وحساب العوائد، على أن يتم الإطلاق الفعلي للمنتج خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م.

[4] تكلفة التمويل على أساس نقدي سنويا.

التفاعل مع المؤسسات المالية والمستثمرين

المستوى الدولي

تفاعل المركز مع المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين من خلال الاجتماعات وجولات المستثمرين والمشاركة في الفعاليات الدولية. حيث التقى المركز مع المستثمرين الدوليين في لندن، وهونغ كونغ وسنغافورة ودبي وطوكيو ومراكش. وهدفت هذه الجهود إلى مناقشة تطورات السوق وعرض إصلاحات ومبادرات المملكة وإيصال قصتها الائتمانية للمجتمع الدولي، وتعزيز العلاقات وإدارة الالتزامات والاستحقاقات الدولية. كما تم التنسيق لعدد من الاجتماعات مع أصحاب المعالي. بالإضافة إلى ترتيب رحلة المستثمرين بالتنسيق مع وزارة المالية خلال فعاليات ملتقى الميزانية، وتمت دعوة 18 مستثمر لزيارة المنطقة الشرقية، والعلا، والبحر الأحمر، والرياض.

المستوى المحلي

عمل المركز على تفعيل دور المستثمرين المحليين في الإصدارات المحلية، مما انعكس إيجابياً على الصورة الذهنية للسوق المحلي وأدى إلى جذب عدد أكبر من الاستثمارات فيه. كما تواصل المركز مع المستثمرين من القطاعين الحكومي والخاص، للتعريف بدور المركز وبرنامج الإصدار المحلي. حيث تهدف الجهود التعاونية مع الكيانات المالية المحلية إلى تعزيز فهم السوق وتعزيز النمو في النظام المالي المحلي.

مبادرات وإنجازات المركز في عمليات التمويل الحكومي البديل

عمل المركز بالتعاون مع وزارة المالية على الترتيبات اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية، وذلك وفقًا للأمر السامي رقم (81113) بتاريخ 1443/12/26هـ لدعم مشاريع البنية التحتية القائمة لتحقيق مستهدفات برنامج جودة الحياة وتحسين الخدمات المقدمة.

- تمويل المشاريع الرأسمالية

رتب المركز عملية التمويل الرأسمال لتنفيذ وتمكين ودعم مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية لتحقيق رؤية السعودية 2030، ولتسريع دخول تلك المشاريع حيز التنفيذ، وتمثلت عملية التمويل الرأسمالي بقرض دولي مجمع بقيمة 11 مليار دولار (41 مليار ريال) .

نقل مبادرات دعم القطاع الخاص

قام المركز بتسيير أعمال مبادرتي "صندوق دعم المشاريع" و"برنامج دعم استدامة الشركات" في وزارة المالية حتى اكتمال انتقال هاتين المبادرتين إلى صندوق التنمية الوطني خلال سنة التقرير.

إدارة المخاطر لمحفظة الدين

تُعد إدارة مخاطر الديون السيادية عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الدين العام متوسطة المدى للمملكة حيث يعمل المركز بإدارة المخاطر على موازنة قرارات التمويل مع خمسة اعتبارات للمخاطر وهي: السيولة وإعادة التمويل وأسعار الفائدة وأسعار الصرف بالإضافة إلى التصنيف الائتماني.

- **السيولة**

يعمل المركز مع الجهات ذات العلاقة على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات واستقرار أوضاع السيولة في السوق المحلي.

- **إعادة التمويل**

يحل في العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م استحقاق لديون تقارب 40 مليار ريال من الديون المحلية والدولية، حيث نجح المركز في إتمام عملية شراء مبكرة محلية في العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م، لسداد جزء من مستحقات أصل الدين في العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م بحوالي 19 مليار ريال وإصدار صكوك محلية مقابلها، مما أدى إلى انخفاض إجمالي مستحقات أصل الدين للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م إلى ما يقارب 21 مليار ريال.

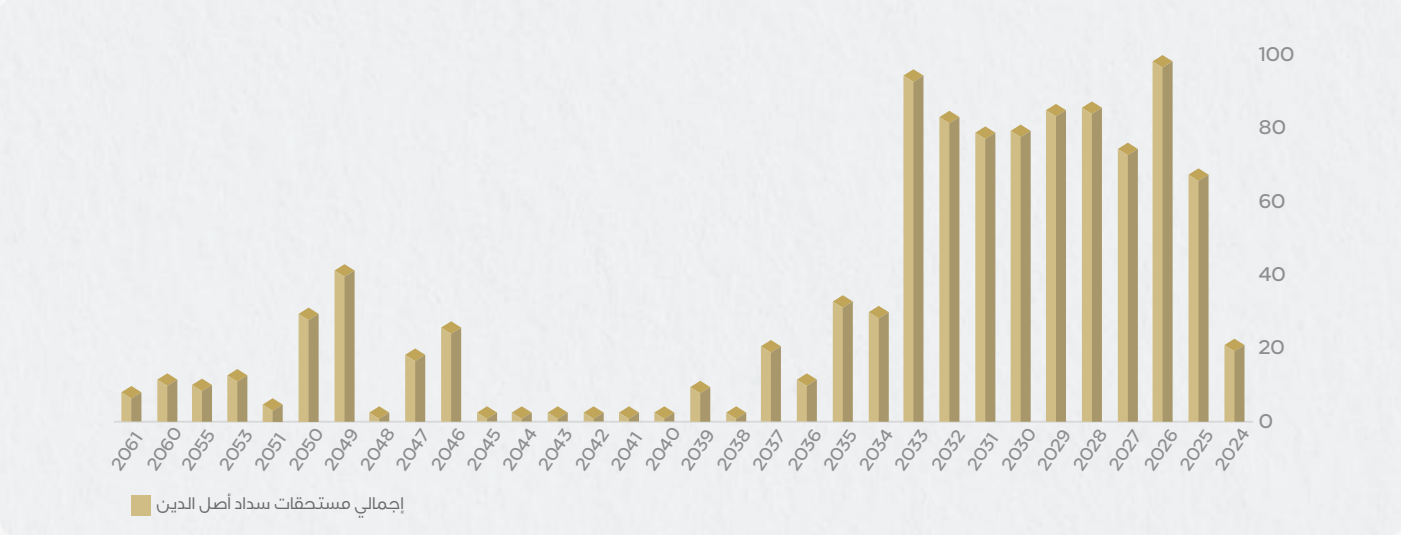

رسم بياني (8): مستحقات أصل الدين

انكشاف أسعار الفائدة

تبلغ نسبة توزيع العوائد في محفظة الدين 88% كعوائد ثابتة و 12% كعوائد متغيرة في نهاية سنة التقرير. كما سيستمر المركز في تقييم أوضاع السوق وإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

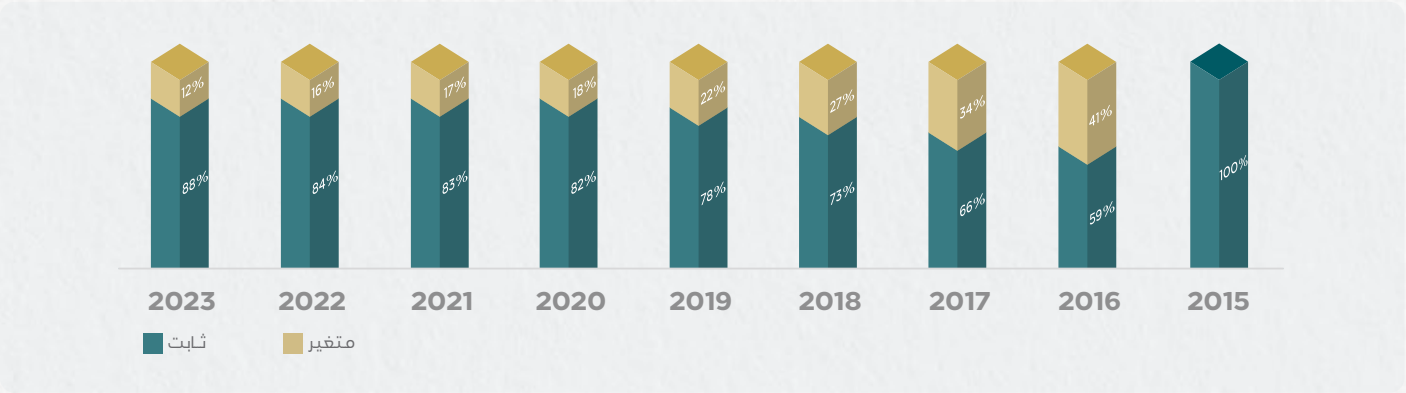

رسم بياني (9): انكشاف العوائد

انكشاف أسعار الصرف

تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية على مخاطر محدودة فيما يتعلق بمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، بالنظر إلى احتياطي المملكة الكبير من العملات الأجنبية والأصول وسياسة سعر الصرف المستقرة.

كما يبلغ الدين المقوم بعملة اليورو قرابة 2% من إجمالي محفظة الدين في نهاية سنة التقرير. وقد يبحث المركز في فرص التمويل الدولي بعملات غير الدولار الأمريكي حسب أوضاع الأسواق الدولية.

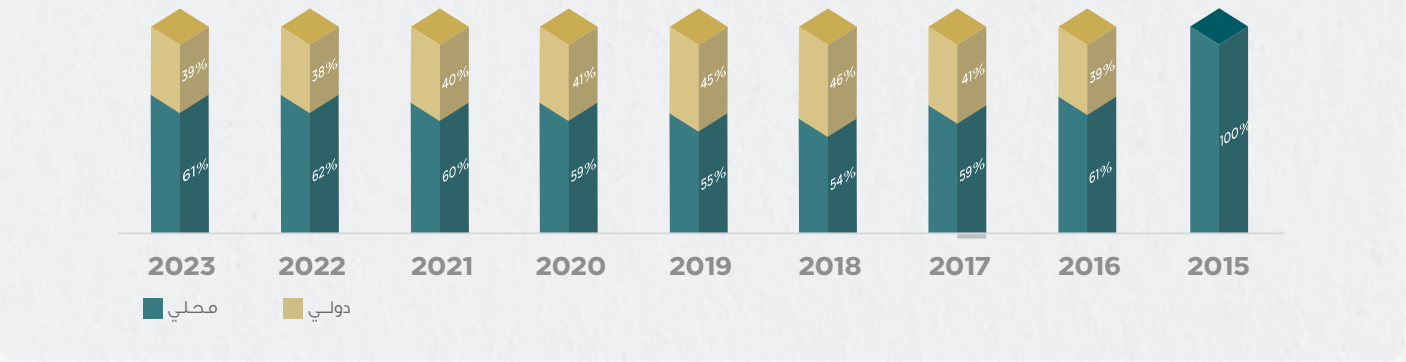

رسم بياني (10): انكشاف أسعار الصرف

أعمال متابعة شؤون التصنيف الائتماني

واصل المركز متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما تواصل مع وكالات التصنيف الائتماني بشكل استباقي، لضمان وصول المعلومات وصدور التصنيف الذي يعكس تطورات المالية العامة في المملكة:

Moody's

- أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة تصنيفها عند A1 وتغيير نظرتها المستقبلية إلى إيجابية.
- تنسب وكالة موديز الفضل إلى السياسة المالية للحكومة والإصلاحات في الحفاظ على التنويع الاقتصادي حيث تساهم المبادرات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وتحسين الآفاق المستقبلية.

رسم بياني (11): السجل الزمني لتقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

- يشيد التقرير بجهود المملكة في مجال الاستدامة المالية وإدارة الديون بالإضافة لاحتفاظها باحتياطيات نقدية ومكانة تنافسية في قطاع الطاقة.

FitchRatings

- وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني ترفع التصنيف الائتماني للسعودية إلى A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة بما يعكس القوة المالية والأصول السيادية، وأوضحت الوكالة في تقريرها بأن:
  - نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من نصف المتوسط في البلدان ذات التصنيف A.

رسم بياني (12): السجل الزمني لتقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

  - نسبة الاحتياطيات الخارجية للمملكة ونسبة تغطية الاحتياطيات قوية حيث أن الحكومة توازن بين مشاريع رؤية السعودية 2030 والحصافة المالية.
  - من المتوقع أن ينمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة تصل إلى 5% خلال سنة التقرير، و4% بعد ذلك.

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم

- مذكرات التفاهم
  - **الأكاديمية المالية:** لتعزيز التعاون المشترك في مجال تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية والتنسيق والتكامل بما يخدم أهداف الطرفين.
  - **أكاديمية التميز المالي و المحاسبي:** تطوير و تنفيذ البرامج و الدورات التدريبية المتخصصة في القطاع المالي والمحاسبي وكذلك التعاون لإقامة الندوات واللقاءات وورش العمل المتخصصة في القطاع المالي والمحاسبي.
  - **بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC):** في بحث الفرص المحتملة المتاحة للبنك لتقديم تسهيلات ائتمانية إلى وزارة المالية (يرتبها المركز) لتطوير مشاريع جديدة.
- اتفاقيات التعاون
  - **مجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية:**

لتفعيل دور المسؤولية الاجتماعية من خلال تعزيز الثقافة المالية لدى المجتمع في المملكة ولإيجاد فرص لمساهمة منسوبي المركز في تقديم أعمال المسؤولية المجتمعية ضمن مجال اختصاصهم.

- ورش العمل
  - **تنفيذ ورشة عمل مع جي بي مورغان (JP Morgan):**

قام المركز الوطني لإدارة الدين والفريق الاستشاري جي بي مورغان بالتنسيق لعقد ورشة عمل بحضور الفريق الاستشاري، بمشاركة عدة أقسام من المركز الوطني لإدارة الدين وفريق من وزارة المالية تمت تغطية الالتزامات المحتملة بما في ذلك منهجيات التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني فيتش وموديز واس أند بي.

4-2 أبرز الأعمال والإنجازات

2-4-2 الأعمال والإنجازات على الصعيد التشغيلي

التميز المؤسسي

- الاستراتيجية المؤسسية للمركز

تم تصميم الخطة الاستراتيجية لتتضمن أربعة أهداف استراتيجية تساهم في تحقيق المخرجات:

- **تميز الأعمال**

التفعيل الكامل لتنظيم المركز من خلال الشراكات الاستراتيجية، تطوير سياسات الاعمال، إدارة محفظة فعالة لتحقيق خطة الاقتراض السنوية بما يتماشى مع مستويات مخاطر الدين المعتمدة.

- **التمركز الاستراتيجي**

التوجه في أن يكون المركز مصدر للمعرفة وتحليل البيانات فيما يتعلق في الدين العام، بناء قصة ائتمانية متماسكة للمملكة، وتعزيز الصورة الذهنية عن المركز.

- **النمو المستدام**

التوسع في تقديم المنتجات والخدمات لخلق محفظة متنوعة من المستثمرين والمشاركين في السوق المحلية.

- **منشأة مرنة**

تعزيز القدرات والموارد بهدف تمكين أعمال المركز الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية المؤسسية من خلال تسريع التحول الرقمي، تمكين الحوكمة الفعالة والتحول التشغيلي، إضافة الى ضمان منظمة عالية الأداء.

4-2 أبرز الأعمال والإنجازات

3-4-2 بناء القدرات البشرية

عمل المركز على تطوير وتنمية قدرات منسوبيه من خلال إعداد برامج تطويرية وشراكات مع العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية، وكانت أبرز المنجزات كالتالي:

- **برنامج تطوير القياديين:** يستهدف تدريب وتطوير الفئة القيادية بالمركز وفقًا للجدارات القيادية والإدارية.
- **برنامج تطوير الكفاءات الواعدة (HiPo):** يهدف لتنمية وزيادة المهارات القيادية والإدارية لذوي الأداء والقدرات العالية، بحيث يتم ترشيحهم ضمن مسارات تدريبية متخصصة مع إحدى الجهات الرائدة ولمدة (6) أشهر متفرقة.
- **برنامج الشهادات المهنية:** يهدف لتدريب الموظفين وتأهيليهم لاجتياز الاختبارات المهنية للحصول على الشهادة الاحترافية المعتمدة.
- **برنامج تدريب المهنيين:** يهدف إلى تطوير وتنمية المهارات الفنية للموظفين والتي تتعلق بالجدارات الفنية، وذلك بحسب العوائل الوظيفية والمستوى المهني المطلوب لتنفيذ أهداف الوظيفة.
- **التدريب الإلكتروني:** يرتكز على مشاركة الموظفين بخيارات تدريبية متعددة لتنمية المهارات السلوكية أو الرقمية بالاشتراك مع إحدى المنصات المتعارف عليها دوليًا.
- **برنامج تدريب المهارات العامة:** يستهدف زيادة رفع الوعي لإحدى المهارات المطلوبة سواءً لتحقيق استراتيجية المركز أو المتطلبات العامة مثل التحول الرقمي، الوعي بالحوكمة والإجراءات وغيرها من المهارات العامة المطلوبة.

4-2 أبرز الأعمال والإنجازات

4-4-2 النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية

01 شارك المركز في عدة محافل محلية ودولية أبرزها:

تـــداول Developing the Debt Capital مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية فبراير 2023م	مؤتمـر القطـاع المالـي مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية مارس 2023م	آفاق التمويل الإسلامي العالمي 2023 مؤتمـر افتراضـي مارس 2023م
الصكوك بالعملة المحلية: رؤى الخبراء من المملكة العربية السعودية وإندونيسيا Local Currency Skuk: Expert Insights from KSA and Indonesia مدينة جدة - المملكة العربية السعودية مايو 2023م	مؤتمر مورغان ستانلي السعودية ودول الشرق الأوسط لندن - المملكة المتحدة مايو 2023م	J.P. Morgan مؤتمر محددات الأسواق لندن - المملكة المتحدة يونيو 2023م
القادة الماليين مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية سبتمبر 2023م	J.P. Morgan مؤتمر الأسواق المندمجة لندن - المملكة المتحدة سبتمبر 2023م	منتدى HSBC العالمي الائتماني في آسيا سنغافورة - سنغافورة سبتمبر 2023م
منتدى ستاندرد تشارتد للاستثمارات السيادية مراكش - المغرب أكتوبر 2023م	مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية أكتوبر 2023م	ملتقى مؤسسات السوق المالية: دور الجهات الحكومية في دعم السوق المالية السعودية مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية نوفمبر 2023م
	مؤتمر موديز السعودية 2023 مدينة الرياض - المملكة العربية السعودية نوفمبر 2023م	

02 الجوائز المحلية والدولية

تُوّج المركز الوطني لإدارة الدين بجائزة **"أفضل صفقة تمويل سيادي في عام 2022م"**، وذلك خلال حفل توزيع جوائز السندات والقروض والصكوك - أسواق رأس المال السعودي والتمويل البيئي والاجتماعي والحوكمة، الذي أقيم بمدينة الرياض في 8 فبراير 2023م.

أفضل صفقة تمويل سيادي
في عـــام 2022م

الخاتمـــة

ختامًا لهذا التقرير، الذي تم إعداده من منطلق حرص المركز على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح المالي والإداري لإطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على أعماله ، وذلك بناءً على تنظيم المركز الوطني لإدارة الدين الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم 139 بتاريخ 1411/02/16هـ ونصّ في المادة 12 على أن يعد المركز تقريرًا سنويًا عما حققته من إنجازات خلال السنة المنقضية، وما واجهته من صعوبات، وما يراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيه، والذي تم بناءه حسب دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة الذي اعتمد من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم 25819 وتاريخ 1443/04/23هـ.

فقد حقق المركز مجموعة من المنجزات خلال العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م، والتي كانت نتاج إيمان فريق العمل بقيمة أعمالهم لرفع أداء المالية العامة، كما أن التفاني والإخلاص لهذا الفريق كان عاملًا مهمًا في تحقيق هذه المستهدفات.

كل ذلك تم بفضل من الله ثم توجيهات القيادة الحكيمة ومتابعة أصحاب المعالي والحرص الدائم على تبني العمل المؤسسي والإحترافي الذي يفخر المركز أنه تم بجهد الكوادر السعودية الشابة.

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

التقرير السنوي

للعام المالي 1444-1445هـ